المحاصيل التي تم جنيها الى بقية المناطق اللبنانية بسبب ظروف المعارك التي انتشرت في لبنان مع قوات الاحتلال او بسبب المنع المباشر من قبل السلطات العسكرية الاسرائيلية .

٥ ـــ اقامت البنوك الاسرائيلية فروعا لها في الجنوب اللبناني ، بحجة تامين الخدمات المصرفية لجنود الاحتلال ، ومالبث ان امتد نشاط هذه الفروع الى تمويل الصفقات التجارية بين اسرائيل ولبنان«١٩» .

٦ ـــ اوقفت سلطات الاحتلال عمليات الصيد البحري في المياه الاقليمية اللبنانية ، ومنعت الصيادين من القيام بعملهم الا في اوقات محددة ، وباذن من قوات الاحتلال«٢٠» .

واضافة الى هذه الاجراءات التي تمت في لبنان ، فقد قامت السلطات الاسرائيلية في فلسطين المحتلة بتقديم تسهيلات لـ «التجار اللبنانيين» المتعاملين معها شملت :

١ ـــ التعميم على اصحاب السفن الاسرائيلية باعطاء حسومات خاصة للتجار اللبنانيين الذين يشحنون بضائعهم الى ميناء حيفا لتمريرها الى لبنان بنسبة تصل حتى ٢٥٪ من اجور الشحن .

٢ ـــ تحديد نسبة العائدات الجمركية التي تتقاضاها السلطات الاسرائيلية بـ ٢٪ من قيمة الفاتورة .

٣ ـــ تحديد بدل نقل «الكونتينر» من مرفا حيفا الى مدينة صور بـ ٢٧٠٠ دولار امريكي فقط«٢١» وقد ادت هذه التسهيلات الى منافسة حقيقية بين ميناء حيفا مع الموانيء اللبنانية الشرعية وغير الشرعية ، ومن جهة اخرى نشطت المؤسسات السياحية والنقل الاسرائيلية في الجنوب اللبناني ، ، خاصة في ظل اغلاق مطار بيروت، والمرافيء والطرق امام حركة المسافرين الى الخارج وتم افتتاح العديد من المكاتب في الجنوب ، وخاصة في صيدا ، ونقلت الانباء خبر استقبال وزير السياحة الاسرائيلي لوفد من اصحاب مكاتب السفر والسياحة اللبنانيين ، وتعاقد معهم بشان تبادل السياح . وأضحى مألوفا مشاهدة العشرات من اللبنانيين في المدن الاسرائيلية في نهاريا وتل ابيب ، وكذلك ملاحظة المسافرين اللبنانيين في مطار بن غوريون في اللد ، مسافرين على طائرات شركة العال الاسرائيلية«٢٢» بعد ان يكون قد تم نقلهم بواسطة شركة «ايجد» للباصات .

لقد اتبعت السلطات الاسرائيلية هذه الاجراءات في لبنان والتسهيلات المقدمة «للتجار اللبنانيين» بان قامت باغراق السوق اللبنانية بالسلع والمنتجات الاسرائيلية من كافة الاصناف ، ومعظمها من الانواع الردئية ، والرخيصة الثمن ، ولكن بكميات كبيرة .

ويكشف الجدول المرفق الفوارق السعرية بين البضائع اللبنانية ، والسلع الاسرائيلية ، كما يكشف رداءة بعض هذه البضائع موضحين ان هذا الجدول ليس جدولا حصريا :

جدول توضيحي للبضائع الاسرائيلية واللبنانية واسعار كل منها

نوع البضاعة	سعر الاسرائيلية	سعر اللبنانية
لحم البقر/ كغ	١٢ ـ ١٥ ل.ل	١٢ ـ ١٦ ل.ل
سكر/ كغ	١,٢ ل.ل	٢,٥ ـ ٣ ل.ل
السردين / كغ	٣ ل.ل	٧ ـ ١٠ ل.ل
الفروج	١٠ ـ ١٢ ل.ل	١٨ ـ ٢٥ ل.ل
مسحوق الغسيل	٣٠ ل.ل	٤٠ ل.ل
التفاح/ كغ	١ ـ ١,٥ ل.ل	٤ ـ ٥ ل.ل
الزجاج/ م٢	٣٠ ل.ل	٦٠ ل.ل

المصدر : مجلة الكفاح العربي اللبنانية ١٨ ـــ ٢٤ تشرين ثاني ١٩٨٢

لبنان يدفع «٥٠» مليار دولار بالاضافة الى الخسائر البشرية

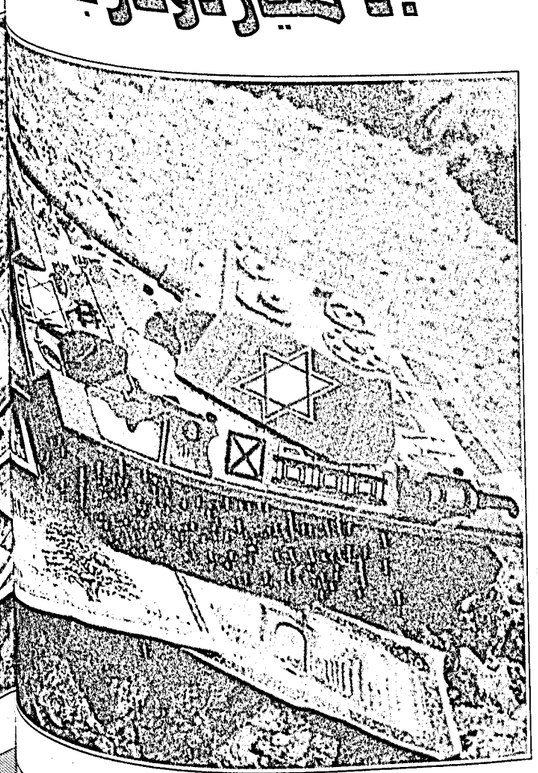

وبسبب السياسة السعرية للبضائع الاسرائيلية ، استطاعت بعض هذه البضائع التسلل الى البيوت اللبنانية في ظل الحرب والاجتياح الذين انعكسا غلاء وفقرا وبطالة في الاوساط اللبنانية ، ولم يتمكن المستهلك اللبناني من شراء البضائع اللبنانية التي ارتفع سعرها بشكل فاحش وتخوف التجار اللبنانيون من تسوق المنتجات الوطنية خوفا من المزاحمة الاسرائيلية . وقد ادت هذه الاوضاع الى : اضعاف مقدرة التاجر والمزارع والصناعي اللبناني في تصريف منتجاته والى انعدام مردود عائدات الاستيراد لصالح خزينة الدولة اللبنانية ، واتساع نطاق البطالة في الاوساط العمالية . وعلى سبيل المثال : ارتفعت نسبة البطالة حتى ٧٠٪ في اوساط العمال الزراعيين ، حسب نقابة السبتة«٢٣» .

ان الغزو الاسرائيلي قد تسبب في احداث هزة عنيفة بالاقتصاد اللبناني ، صناعة وزراعة وخدمات ومرافق التي ارهقتها التوترات المحلية طوال ثمان سنوات وفرض عليها التعطيل القسري الكلي او الجزئي خلال الاشهر الخمسة الاولى من الغزو ، ثم تعرضت للتدمير في مناطق صيدا وصور والغازية ،

ثورة الحرب ... ة الى الخسائر البشرية

والناعمة وفي الضاحية الجنوبية وبيروت نفسها ، ولوحظ ان ثمة تركيز للبضائع الاسرائيلية على «مايعبّر في لبنان من الصناعات المتضررة بالحرب كصناعة الغزل والنسيج بهدف الاجهاز عليها نهائيا ، على الصناعات الناجحة كصناعة المواد الغذائية ومشتقاتها لضربها والنيل منها»«٢٤»

الغزو الاقتصادي في جولة الرئيس اللبناني :

قبل ان يسافر الرئيس اللبناني امين الجميل الى واشنطن لاجراء محادثات مع الادارة الامريكية تتعلق بالوضع اللبناني وجوانبه المختلفة ، وسبل معالجته ، قامت الجهات الاقتصادية برفع تقرير حول وضع الاقتصاد اللبناني في ظل الاحتلال ضمنته :«٢٥» :

١ ـــ مسح شامل للاضرار التي اصابت الاقتصاد اللبناني من جراء الغزو

٢ ـــ التوغل الاقتصادي الاسرائيلي في لبنان وفي اقتصاده .

٣ ـــ الاثار المترتبة والمحتملة في المستقبل كنتائج للغزو .

وطالبت الجهات الاقتصادية ان تتضمن محادثات الرئيس الجميل مع الامريكيين هذا الجانب اضافة الى الجوانب السياسية والعسكرية للاحتلال التي سوف تبحث في واشنطن .

وقد لاحظ التقرير الرسمي اللبناني الاول«٢٦» عن حالة الاقتصاد في ظل الاحتلال الاسرائيلي :«ان تدفق المنتوجات من اسرائيل بشكل ينافس منتوجاتنا من حيث السلع .. على مختلف انواعها مع الفارق بالسعر اذ يصل في غالب الاحيان الى ادنى من سعر التكلفة ، مما يجعل المزارعين اللبنانيين لايستطيعون الصمود طويلا في وجه المضاربة من حيث تدني السعر ، واغراق«السوق المحلي»بالبضائع . كما اشار التقرير الى:«توقف الانتاج بشكل شبه كامل بسبب انقطاع التيار الكهربائي والمواصلات السلكية واللاسلكية واقفال الطرق ، وارتفاع تكاليف النقل وقلة الانتاج وضآلته ، وذلك لسببين : الاول كون مزاحمة البضاعة الاسرائيلية للبضاعة ذات الصناعة اللبنانية الاساسية ، والثاني كون استيراد بعض الصناعات الاخرى يتم عن طريق مرفا حيفا باسرائيل وبالتالي اعفائها من دفع الجمارك والمصاريف ولمعالجة الوضع الاقتصادي اللبناني ، ووقف تأثيرات الغزو واجراءاته الاقتصادية عليه ، اكد التقرير الرسمي على وجوب :

١ ـــ ان تقوم المراجع بحملة اعلامية تهدف الى ايقاظ المتعاملين مع البضاعة الاسرائيلية من مستوردين وموزعين وتنبيههم الى الاخطار المستقبلية المحدقة بهم ، والى خطورة الاجراءات التي ستقوم بها الدولة بحقهم على غرار ماحدث لوكلاء السفريات في صيدا الذين تعاملوا مع شركة العال الاسرائيلية فسحبت منهم وزارة السياحة تراخيصهم .

٢ ـــ ان يعمد المسؤولون اللبنانيون الى لفت نظر الدول الكبرى ، والتي يهمها الحفاظ على البنية الاقتصادية للبنان وكيانه ، لكي تضغط على اسرائيل لوضع حد لهذا الفلتان ، والذي يشكل خطرا فعليا على الصناعيين والزراعيين في الجنوب خاصة ، وفي لبنان بصورة عامة»«٢٧»».

لبنان في مواجهة الغزو الاقتصادي :

باستثناء قلة من اللبنانيين فان لبنان متضرر عموما بالغزو الاقتصادي الاسرائيلي ، وحتى ان هذه القلة التي ترى انها غير متضررة ، بل منتفعة من الغزو الاقتصادي فهي على المدى البعيد سترى انهيار مصالحها الاقتصادية في لبنان ، اذ ماستمر الوجود الاسرائيلي ، وحال الضفة الغربية لنهر الاردن ، يكشف بجلاء جوانب هذه القضية ، على اعتبار ان اسرائيل لاتسمح الا للعلاقات الاقتصادية التي تتوافق مع مصالحها فقط بالاستمرار والنمو وماضيق هامش هذه العلاقات الاقتصادية بوصف الاقتصاد الاسرائيلي يتميز بقوته مقابل الاقتصاد اللبناني ، وبكونه اقتصاد منظم ويخضع لسياسات السلطة الى حد كبير ، ولايتوفر ذلك لبنانيا وشيئا فشيئا سوف تستولي اسرائيل على هامش «عملائها اللبنانيين» الاقتصادي وتفرض نفسها حتى على انشطتهم ودورهم الوسيط .

ويلخص ذلك الوعي العميق والمتفاوت في الوقت نفسه في الاوساط اللبنانية وقطاعاتها المختلفة لقضية الغزو الاقتصادي واثاره المدمرة على الاقتصاد اللبناني كبنية ووظيفة ومستقبل في آن معا .

وقد شهدت مختلف المناطق اللبنانية انشطة عمالية ونقابية واقتصادية وسياسية بهدف الوقوف بوجه الغزو الاقتصادي الاسرائيلي ، وسعيا من اجل البحث عن صيغ كفيلة بمواجهة الغزو ومزاحمة البضائع الاسرائيلية للانتاج اللبناني«٢٨» ثم تطورت هذه النشاطات في اطار الاتصالات مع المسؤولين اللبنانيين لدعم الصناعات الوطنية ، واقفال المرافيء غير الشرعية ووقف التهريب وتسرب البضائع الاجنبية المختلفة التي تتم جميعها في ظل الاحتلال«٢٩» .

● رسميا : اصدر وزير الاقتصاد الوطني اللبناني تعليمات مشددة تفرض ملاحقة التجار المتعاملين مع اسرائيل ، وضبط هذا التعامل ووضع العراقيل لمنع استمراره«٣٠» وكانت المصادر اللبنانية قد نقلت موقفا مشابها لوزير الصحة اللبناني بمنعه المستشفيات اللبنانية من شراء او استخدام الادوات والاجهزة الطبية الاسرائيلية تحت طائلة المسؤولية واصدر وزير السياحة اللبناني قرارا يقضي بسحب تراخيص وكالات السفر التي تعاملت مع المؤسسات والاجهزة الاسرائيلية في ظل الاحتلال . ونقلت